المقاولة النسائية وسياسات مرافقة المقاولاتية في الجزائر

Women's entrepreneurship and business accompaniment policies in Algeria

أد/ الداوي الشيخ أستاذ مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية ، الجامعة: جامعة الجزائر 03[*]،

قواسمي رشيدة طالبة دكتوراه سنة ثانية مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية الجامعة، جامعة الجزائر 03

تاريخ الاستلام	تاريخ المراجعة	تاريخ القبول
25/03/2017	19/05/2017	24/06/2017

مستخلص:

أصبحت المقاولة اليوم قاطرة التنمية في كل دول العالم بفضل الدور الكبير الذي تؤديه. إذ تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وخلق منتجات جديدة تتميز بالإبداع والابتكار واستحداث فرص عمل.

كما بات معروفا انه من غير الممكن التحدث عن النمو الاقتصادي دون إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع خاصة دورها في الجانب المقاولاتي، الذي أثبتت الدراسات أهميته في دعم الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المقال سنحاول التعرف على ماهية المقاولة النسائية وكذا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها. و معرفة الآليات المرافقة والداعمة للمقاولة النسائية التي تعد من أهم متطلبات إنجاح مسار هذه المقاولات .

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولة النسائية، آليات الدعم.

تصنيف JEL: L26

Abstract:

Becoming a contractor Today the locomotive of development in all countries of the world thanks to the great role it plays. As it works to increase growth economic and products creation innovation and creativity and job creation. It is also known that it is not it is possible to talk about economic growth without integration Women represent half of society, especially its role in the business side.

contracting, through the above in thise article we will try to identify on what women's entrepreneurship is as well as economic importance and social.

as well as knowledge supporting and accompanying mechanisms for the women's enterprises. which is from the most important requirements for the success of the course discussions.

Keywords: Entrepreneurship, Women Entrepreneurship, Support Mechanisms.

Jel Classification Codes : L26

المؤلف المراسل: قواسمي رشيدة* : RAHIDGOUS@gmail.com

مقدمة:

تزايد مؤخرا الاهتمام بمجال المقاولاتية حيث أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي وهذا من خلال توفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد لذا كان لزاما على الدول العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وكذا تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

وفي هذا السياق لجأت العديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام بها، والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي أولت أهمية كبيرة للعمل الحر(المقاولاتي)، لما يكتسيه من أهمية في تحقيق التنمية بكل أشكالها. ولطالما كانت المقاولاتية حكرا على الرجال دون النساء واللواتي وبالرغم من تحسن مستواهن العلمي والمهني إلا أن مجال الأعمال بقي بعيدا عنهن، لهذا حاولت الحكومة الجزائرية فتح المجال واسع أمامهن لخوض تجربة العمل في المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية الخاصة.

وعكفت على اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في نشر الحس المقاولاتي وذلك من خلال آليات الدعم والمرافقة التي اعتمدتها.

تأسيسا عما سبق تأتي هذه الورقة البحثية من أجل التعرف على ماهية المقاولة النسائية؟ وماهي أهم الوسائل والآليات الداعمة التي وضعتها الدولة للتشجيع على التوجه نحو العمل المقاولاتي؟وسنعالج هذا من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسائية في الجزائر واهم مميزاتها.

المحور الثاني: هيئات واليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر.

المحور الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسائية في الجزائر واهم مميزاتها.

تعد المقاولة من الناحية الاقتصادية لبنة أساسية في اقتصاد أي دولة حيث تتطلب إمكانيات مادية وبشرية وكذا أجهزة لتطويرها وتوسيعها فهي جهاز منفتح على عدة شركاء وأطراف، أي كيان اقتصادي ونظام تقني غايتها إنتاج منافع وخدمات بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. وسنحاول هنا التعرف على ماهية المقاولاتية أولا ثم التطرق إلى المقاولة النسوية.

أولا: ماهية المقاولاتية والقطاع الخاص:

1. القطاع الخاص: هو ذاك القطاع الذي يتكون من مجوعة مؤسسات مهما كان نوعها و حجمها، تعود ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص كالشركات و المقاولات، يكون مؤشر النجاح فيها تحقيق أقصى ربح ممكن(الهاشمي مقراني و آخرون 2010، ص 15) يعني الميل إلى الشأن الخاص في الفعل الاقتصادي.
2. **تعريف المقاولاتية:**

أ. **المقاولة لغة:**وهي مشتقة من كلمة المقاول فتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي [CITATION الع051\5121 l] .

ب. **تعريف المقاولة اصطلاحا:** على مستوى الأدبيات النظرية هناك عدة اتجاهات ومقاربات حاولت تحليل ظاهرة المقاولاتية التي ما هي إلا مظهر من مظاهر خلق المؤسسات حيث عرفت كل مقاربة المقاولاتية على حدى:

- المقاربة الوصفية: التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها [CITATION سلا08\5121 l] أشار رواد هذا الاتجاه إلى الدور المركزي للمقاول بصفته محرك التنمية الاقتصادية، القادر على تحمل الأخطار ومواجهة اللايقين فجوزيف شومبيتر SHUMPETER وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي" اعتبر المقاول الشخصية المحورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة. ينظر النموذج الأول المهيمن الذي يمكن تسميته اقتصاد المقاولين لظاهرة المقاولة من الناحية الاقتصادية و لخصوص ما تعلق بخلق المؤسسات الجديدة، هذا النهج الاقتصادي التقليدي تعامل مع المقاولة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تستند إلى العقلانية في السوق ومن خلال طرح حتمي أحادي[CITATION بدر15\5121 l].

المقاربة السلوكية: التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة [CITATION سلا08\5121 l]هذه المقاربة ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاولين مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك إضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية لذا نجد ماكس فيبر اهتم بنظام القيم ودوره في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي [CITATION بدر15\5121 l].

- المقاربة المرحلية: التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع او تمنع وتعيق الروح المقاولاتية. وتعرف المقاربة المرحلية المقاولة على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة التي تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتي إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال

المقاولة، وهذه الأخيرة تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

ثانيا: تعريف المرأة المقاولة:

- ❖ يمكن تعريف المرأة المقاولة بأنها: هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري[CITATION سلا08\5121 l] ،
- كما عرفت أيضا بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانيتها،هدفها النجاح و التفوق [CITATION شلو09\5121 l]كما يمكننا القول بأن كلمة مقاوِلَة تشمل كل من الآتي [CITATION Dif10 \l 5121]
- الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاوَلة)مؤسسة) لحسابها الخاص؛
- كل امرأة أنشأت مقاوَلة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

و كنتيجة لما سبق ذكره لا يسعنا سوى القول بأن كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشىء و يمتلك مؤسسة لحسابه الخاص وتتوفر فيه روح المبادرة والإبداع والمخاطرة و مجموعة من الخصائص الأخرى يمكن اعتباره مقاول)ة).

ثالثا: دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية:

أوضحت دراسة بعنوان"Les français et la création d'entreprendre" نشرت في تقرير Baromètre لسنة 2009 أن 34% من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات و 17% منهم لهم إرادة فعلية لتجسيد ذلك، في المقابل 27 % من النساء لهم رغبة في إنشاء مؤسسات و 11 % منهن يقدمن على تحقيق ذلك في أقرب الآجال، وهي نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة % 15 من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات و% 6 منهن يحققن ذلك في وقت قريب. وعليه فإن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في : [CITATION زير \5121 l]

- ✓ حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك؛
- ✓ الرغبة في الاستقلالية؛
- ✓ البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛
- ✓ التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدراتها على الإبداع والمبادرة؛
- ✓ الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي؛
- ✓ الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

إذن يمكن القول أن هناك عدة أسباب تدفع بالمرأة للتوجه إلى العمل المقاولاتي ولكن يبقى أكثرها تأثيرا عليها هو الرغبة في إثبات وجودها في المجتمع وان لا فرق بينها وبين الرجل .

رابعا: مميزات المقاولات النسوية:

جدول رقم 1: مميزات المقاولات النسوية:

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل

• اقل سنا؛ • تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث في البيت أو في عملها السابق؛ • اقل كفاءة؛ • أقل خبرة في تسيير المؤسسات؛ • أقل خبرة في مجال النشاط؛ • اقل كفاءة على المستوى المالي او المقاولاتي.	• اقل سنا وحجما؛ • تمركز النشاطات في القطاعات منخفضة النمو؛ • ليس فيها شركاء؛ • أطول بقاء؛ • أقل نجاحا؛ • مردودية ونمو متماثل.	• تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي؛ • نمط تسييري مرن؛ • تشجيع المشاركة؛ • تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ • لديها قدرات تفاوضية معتبرة؛ • تهتم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى؛ • أكثر حفاظا وتوفي ا ر للموارد.

المصدر: ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية- دراسة حالة ولاية سطيف- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان،2015، ص 96.

خامسا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية:

إن سر الاهتمام الحالي بالمقاولة النسوية يكمن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرف النساء. فخلال السنوات الأخيرة، تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، خاصة في الجزء الأنجلو-ساكسوني، وهذا لجلب اهتمام الحكومات والأعوان الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الإستراتيجية، للدور المهم والمتزايد للمقاولة النسوية في الحياة، وعلى جميع المستويات باعتبارها فاعل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.[CITATION مني14\l 5121] ، حيث وجدت الدراسات السنوية المنجزة من طرف (GEM)أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي والنمو، وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المقاولة هو جد إيجابي، ويفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان. وأشار ذات التقرير بأن بعض البلدان لا تشجع النساء للولوج لمجال المقاولة وتطوير المؤسسات، وهذا تخوفا من عدم تحقيق الأهداف المقاولاتية وأهداف النمو، وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية، وهذه النتيجة أكدتها الدراسات والتقارير حيث أظهرت تأثير المقاولة النسوية على الاقتصاد الوطني لتلك البلدان.

كما قام المكتب الدولي للعمل(BIT) بتقييم الأثر الاقتصادي للمقاولة النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أن لهن تأثير كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازاة مع تطور مؤسساتهم، وعادة ما كانت مناصب الشغل تلك موجهة للنساء.

فمثلا في زامبيا، بعد دراسة عينة من 118 امرأة تمتلك 144 مؤسسة (هناك بعض النساء يملكن أكثر من مؤسسة) تم استجوابهن، ووجد أن أولئك النسوة يشغلن 1013 شخص، منهم 973 عامل دائم، أي بنسبة 8.2 موظف دائم في كل مؤسسة. في تنزانيا، تم استجواب 128 امرأة مقاولة، تشغل 752 شخص أي بمعدل 8.9 عامل بكل مؤسسة.

وفي دراسة أخرى قام GEMعلى 37 دولة، وجدت اختلاف كبير في نسب النشاط المقاولاتي بين النساء والرجال، ماعدا في اسبانيا وكندا. وأوضحت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ومعدل النشاط المقاولاتي، ووجدت ارتباط

ذو دلالة معنوية بقيمة 0.81 وهو بين نسبة مشاركة النساء ومعدل النشاط المقاولاتي للبلدان. وهذه النتيجة تؤكد حقيقة إمكانية النساء المقاولات لتطوير مؤسساتهن، وأنهن يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي.

وتم التأكيد على ذلك مجددا في آخر دراسة قام بها GEMحول النساء المقاولات ومقارنتهن مع نظرائهن الرجال، وذلك سنة 2012 ، حيث قم بدراسة مقارنة بين 67دولة، من مستويات اقتصادية مختلفة، وذلك قصد قياس دور المرأة المقاولة في الإبداع والتوظيف وتدويل أنشطتها، وكانت النتائج جد معتبرة، حيث تم تسجيل اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث تحقيق الأهداف المبتغاة، ووجود إرادة نسوية حقيقية في تطوير مؤسساتهن وتدويل أنشطتهن للوصول إلى الأسواق العالمية.

سادسا: التحديات التي تواجهها المقاولة النسوية:

تواجه المقاولات العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، [CITATION علي121\l 5121] يمكن إجمال هذه الصعوبات في الآتي :

1. صعوبات تمويلية يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي (مواردهن المالية الخاصة وموارد عائلاتهن)، أما اللجوء إلى القروض البنكية ولأجهزة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) فيبقى ضعيفا، حيث أن 60% منهن لا يعرفن هذا الجهاز(حسب الدراسة التي أجراها المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية). وبالتالي فهن تعملن في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لهن؛
- ✓ نظرا لأن الكيانات القانونية لمشروعات المرأة الاقتصادية تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية أو إصدار سندات للاقتراض؛
- ✓ تردد بعض البنوك التجارية في منح هاته المقاولات قروض ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل، ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهره واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري؛

2. صعوبات تسويقية وإدارية، تتمثل فيما يلي:

- ✓ انخفاض الإمكانيات المالية لمشاريع المرأة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين؛
- ✓ مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية؛
- ✓ كثرة إجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف، وخاصة من لجأن إلى صناديق الدعم، فقد واجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه.

3. صعوبات فنية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ تعتمد مشاريع المرأة الاقتصادية عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية؛
- ✓ كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان. مما يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

كما توجد مجوعة من المعوقات الأخرى نذكر منها: [CITATION منا14\l 5121] سوء معاملة الزبائن و تأخرهم في الدفع وأحيانا أخرى امتناعهم عن الدفع ولا يوجد من يحميها منهم؛

- ✓ مشاكل مع العمال وعدم إتقانهم للعمل (لعدم تلقيهم التكوين المناسب) بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمواعيد المحددة للدوام؛
- ✓ تدخل أفراد العائلة (خاصة الأزواج) في تسيير المقاولة وفي اتخاذ القرارات؛
- ✓ صعوبة تنقل المرأة لوحدها (خاصة الريفية) لمتابعة مشاريع أخرى أو للمشاركة في الملتقيات والبرامج التكوينية لاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، لرفض العائلة ذلك مما يقلل من حظوظ نجاحها؛
- ✓ غلاء المواد الأولية وصعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات، خاصة النشاطات ذات الطابع الخدماتي فهي تكون واضحة بالنسبة للضرائب.

المحور الثاني: هيئات واليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر.

عمدت العديد من الدول والحكومات على إنشاء هيئات وأساليب من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني برامج لرعايتها تعمل على نشر روح المبادرة والعمل الحر وضمان البيئة المناسبة لنجاح وديمومة هذه المؤسسات.

أولا: اجهزة المرافقة:

1. مشاتل المؤسسات:

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25فبراير سنة 2003 [CITATION الع03\l 5121] طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، حيث تقوم باحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة وكذا أصحاب المشاريع من خلال الإرشادات التي تقدمها لهم قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

أ. المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب. نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ت. ورشة ربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

2. مراكز التسهيل:

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 [CITATION الع03\l 5121]، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا إعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع. أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص أجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو ا لمحلية وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين...

ثانيا: أجهزة الدعم:

1. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**:

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20اوت 2001 شكل شباك وحيد غير ممركز موزعة عبر 48 ولاية على مستوى الوطن [CITATION الم 01\5121 l] يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، [CITATION الم011\5121 l] حيث تقوم بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات، وتطويرها، ومتابعتها بحيث يقع عبء الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم، وهذه المهمة تحل مشكلة الاتصال الذي عانت منه الوكالة السابقة، بحيث أصبحت الوكالة الجديدة ملزمة قانونيا باستقبال المستثمرين، وإعلامهم و مساعدتهم في المجالات المتصلة بمشاريعهم الاستثمارية.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع، بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.

كما تكلف الوكالة أيضا بمتابعة الاستثمارات من خلال التحقق من مستوى التقدم في إنجازها، و التأكد أيضا من مدى احترام المستثمر للقواعد، والالتزامات المتفق عليها مقابل المزايا التي منحت له، إضافة إلى إمكانية قيام الوكالة بإجراء أي تحقيق ضروري قصد التدقيق في مدى إنجاز الاستثمار الذي استفاد من المزايا الممنوحة .

2. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 [CITATION الع96\5121 l] حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل [CITATION الم012\5121 l] ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات.

3. **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ويساهم الصندوق في نطاق مهامه بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، هذا الصندوق موجه لكل شخص يحمل الجنسية الجزائرية ويبلغ من العمر 30-50 سنة، مقيم في الجزائر ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 أشهر على الأقل طالبا للشغل، أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، كما لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه للطلب الإعانة، ولم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط المراد القيام به، وان لا يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل، بالإضافة إلى أن يكون قادرا على تجنيد مساهمة شخصية أو تقديرية أو عينية في شكل

مساهمة في التركيبة المالية المشروعة[CITATION ناص15\5121 l] ويهتم الصندوق الوطني للتأمين بتقديم امتيازات مالية و جبائية.

من الملاحظ أن كلا من الوكالة والصندوق يقدمان نفس الامتيازات تقريبا حتى تلك المتعلقة بالتكوين والمرافقة والمتابعة وإن لم يتم ذكرها كلها، وما تعلق منها بالمناطق والقطاعات ذات الأولوية.

لم يكن حظ النساء وفيرا من جهاز الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، بما أنه لم يساعد سوى 2732 امرأة على مزاولة نشاطات مقاولاتية إلى نهاية 2011 وبنسبة ضئيلة لا تتعدى7% من هذا الرقم الهزيل نسبيا، فإن 45% من إجمالي المستفيدات من التمويل من طرف الصندوق الوطني للتأمين من البطالة فضلن المهن الحرة، بينما اختارت نساء الصناعة التقليدية بنسبة 22%، تليها الخدمات ب 19% والصناعة ب 18% والفلاحة ب 7%، أما القطاعات الأخرى التي لم تثر اهتمام المقاولة النسائية في إطار نفس الجهاز فإن نسب الانخراط فيها لم تتعد 1 إلى 2%مثل الري والبناء والأشغال العمومية ونقل البضائع والمسافرين وغيرها.

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ 22جانفي 2004 [CITATION الم04\5121 l] تشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع، خاصة النسوية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

5. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: AND-PME

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 [CITATION الم05\5121 l] من أجل تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: صناديق ضمان القروض:

1. **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR :**

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 11/11/2002بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق ما يلي: [CITATION الم02\5121 l] .

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات؛تجديد التجهيزات؛ توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

2. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو هيئة ضمان شكلها القانوني شركة ذات أسهم، تم إنشاؤها سنة 2004 [CITATION الم041\5121 ا] بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن ان يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة ، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترضين.

أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و 60%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة 0.5% من القرض المضمون المتبقي.

خاتمة:

في ختام بحثنا يمكننا القول أن تجربة المقاولة النسوية الجزائرية لازالت في بدايتها بعيدة عن المستوى الذي وصلت إليه العديد من البلدان المجاورة بالرغم من الآليات التي وفرتها الدولة لدعم ومرافقة هذا النوع من المقاولات، حيث لا يزال إقبال المرأة الجزائرية على المقاولة محتشما هنا وجب على الجهات الوصية تحسيس المرأة بأهمية العمل المقاولاتي الذي يضمن اندماجها في الحياة ويمكنها من اكتساب روح المقاولة من خلال إتاحة برامج تكوينية مختلفة وكذا مرافقة المرأة من خلال الدعم المالي والمادي.

قائمة المراجع:

- (*العدد 52 ، 1996*) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الصادر في 11سبتمبر 1996.
- *(المادة 02*، سبتمبر 10). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 03-290مؤرخ في 06سبتمبر 2003،.
- *(المرسوم الرئاسي رقم 04- 134 المؤرخ في افريل 2004)*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 28افريل 2004.
- *(المادة الأولى*. (2001, الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 55 الصادرة بتاريخ 26سبتمبر 2001.
- *(المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11/11/2002)*. المتضمن إنشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74.
- *(المرسوم التنفيذي رقم 05- 165)* لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32،الصادر في 04ماي 2005..
- Aicha, D. (2010). *, L'entreprenariat féminin cas de la wilaya d'Oran , mémoire de magister non publié en sciences commerciales, spécialité Management des entreprises,.* , université d'Oran Es-senia, Oran.
- *(العدد 13الصادر في فيفري 2003* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية.
- العرادي، ع. ع. (2012). *ريادة الاعمال النسائية الواقع والتحديات" البحرين نموجا"*. قسم البحوث والدراسات ادارة الشؤون والبحوث، البحرين،.
- *(المادة الثالثة*. (2001, الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 الصادر بتاريخ 26سبتمبر 2001.

- *(المرسوم التنفيذي رقم* 04-14) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 25جانفي 2004.
- حياة،, ز. *المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية عرض التجربة المغربية، مجلة المالية والأسواق.*
- دحموش, ا. (2005). *محاضرات في اقتصاد المؤسسة* . مطابع منتوري، قسنطينة .
- سفيان, ب. (2015). ، *ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول" دراسة ميدانية بولاية تلمسان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، ،*. جامعة تلمسان، الجزائر.
- سلامي، ،. (2014). *المقاولة النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات المناخ.*
- فريدة،, ش. (2009). - *المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، .* جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، .
- لطيفة, م. (2014). *المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الإحصاء الوصفي.* قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- منيرة, س. (2008). التوجه المقاولاتي للمراة في الجزائر. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة ورقلة.* .
- موساوي, ن. ب. (2015). تمويل الصندوق الوطني للتامين على البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية-دراسة حالة ولاية سطيف. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03،جوان.*